



رقم: 20151117

التاريخ: 11 / 11 / 2015

حماية يدعو للإفراج الفوري عن الطفل مناصرة ويطالب بمحاسبة دولة الاحتلال

يستكر مركز حماية لحقوق الإنسان ما قامت به سلطات الاحتلال مع الطفل أحمد المناصرة والذي يعتبر مخالف لكل ما يتعلق بحقوق الطفولة، وكافة قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة الإتفاقيات الخاصة بالطفل. يحاول الادعاء العام الاسرائيلي بكل قوة مطمطة الأمور للوصول الى الثاني والعشرين من شهر كانون الثاني القادم ، وذلك بعد ان يصبح الطفل "مناصرة" بالغ من العمر 14 عاماً لتقديمه للمحكمة، والتحقيق معه بتهم محاولة القتل مرتين ، وهذا الأمر لا يجوز قانوناً كما أنه لا يجوز التحقيق مع الطفل مناصرة بهذا الشكل المهيمن الذي عرضه الفيديو المسرب ، ويعتبر التحقيق مع مناصرة بهذا الشكل مخالف ل ضمانات المحاكمة العادلة التي نصت عليها القوانين الدولية وأهم هذه الضمانات وجود محامي مع المتهم أثناء التحقيق معه وهذا ما لم يحصل مع الطفل مناصرة .

ويؤكد مركز حماية لحقوق الإنسان أن ما قامت به قوات الإحتلال بحق الطفل مناصرة والذي شاهده العالم من خلال الفيديو المسرب يعتبر انتهاك واضح لإتفاقية حقوق الطفل والذي تنص المادة 37 منه على ما يلي (تكفل الدول الأطراف: أ. ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ب. ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة)

وإننا في مركز حماية لحقوق الإنسان إذ ندين ما تعرض له الطفل أحمد مناصرة أثناء التحقيق معه في سجون الإحتلال فإننا نؤكد على التالي:

- ضرورة الإفراج الفوري عن الطفل مناصرة ووقف كافة اشكال التعذيب بحق المعتقلين وخاصة الأطفال.



رقم: 20151117

التاريخ: 11 / 11 / 2015

- ضرورة ارسال لجنة تفتيش دولية لفحص ومراقبة الأوضاع الانسانية والحقوقية للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.
- نطالب الدول السامية والمتعاقدة على اتفاقيات جنيف بالتحرك الفوري والعمل على نصررة قضية المعتقلين الفلسطينيين باعتبار أن ما تقوم به قوات الاحتلال من إجراءات قمعية وتعسفية بحق المعتقلين الفلسطينيين هي إجراءات عبثية وتخالف قواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الثالثة.
- نطالب هيئة الصليب الأحمر بالتحرك الفوري والعمل على مساعدة المعتقلين الفلسطينيين، وفضح الاعتداءات المتكررة من قبل إدارة السجون الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين.
- نطالب المؤسسات الحقوقية والدولية وخصوصا مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة الى تحمل مسؤولياتهم والتحرك الفوري لانقاذ حياة باقي الاسرى الفلسطينيين المرضى، ووقف سياسة العقاب الجماعي بحقهم، والسماح لهم بالتمتع بحقوقهم التي يقرها لهم القانون الدولي

مركز حماية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 2015/11/12م.